

## قناة إسطنبول مشروع استعراضي بلا منافع اقتصادية

المقاولون المقربون من أردوغان أكبر المستفيدين

يواصل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تجاهل الخبراء، كما الأحزاب السياسية، الذين حذروا من تداعيات المضيّ قدماً في مشروع حفر قناة إسطنبول في وقت تمرّ فيه البلاد بأزمة اقتصادية خانقة. ويرى متابعون للشأن التركي أن تمسك أردوغان بالمشروع يأتي من باب محاولته تسجيل نقاط سياسية ضد خصومه الذين هزموه في الانتخابات المحلية في مارس الماضي لا من ناحية المنافع الاقتصادية التي شكك فيها معظم الخبراء.

ويهدف المشروع حسب ما يقول النظام أيضاً إلى تخفيف الضغط الذي يشهده مضيق البوسفور، الذي يربط طبيعياً بين البحرين المذكورين في إسطنبول.

وينفي المناهضون لخطط أردوغان أن هذا المشروع سيكون له أثر في القريب العاجل على إسطنبول، لكن الرئيس التركي يقول إن القناة سوف تقلل حركة المرور البحري المزدحمة في البوسفور إلى الصفر، لكي تعود إسطنبول إلى سابق عهدها، حيث سيؤدي المشروع إلى الحد من حوادث اصطدام ناقلات النفط وتسرب حمولاتها إلى مياه المضيق والتداعيات البيئية المحتملة ويشكل يحمي الطبيعة البحرية والنباتية في مدينة إسطنبول ومحيطها.

وعزا أحمد فاروق أونسال، الناشط الحقوقي والبرلماني السابق عن حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، سبب إعادة الرئيس طرح قضية قناة إسطنبول مجدداً، إلى الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد منذ أكثر من سنة.

وفي إطار تقييمه إصرار أردوغان على شقّ قناة إسطنبول، رغم كل التحذيرات الموضوعية الصادرة من العلماء المتخصصين في البيئة، أكد أونسال في حوار على إذاعة موقع أحوال تركية الناطق بالعربية والإنجليزية التركية أن هذا المشروع سيتسبب في وقوع عديد من الكوارث ستنتقل آثارها العشرات من السنين.

ولفت إلى أن حكومة حزب العدالة والتنمية تستغل نظام الخصخصة لنقل الأموال إلى الشركات المحلية والدولية المتعاونة معها، وأنها تقوم بتحويل قطاع البناء والإنشاء، قاطرة الاقتصاد التركي، عن طريق أرباح بيع الأراضي والعقارات، معتبرا هذه الطريقة نهبا وسلبا لأصول تركيا وبيعها إلى الأجانب، وخطا سينعكس سلبا على الإنتاج والاقتصاد.

وأكد نائب حزب العدالة والتنمية سابقا أن المشروع سيحقق لأردوغان ولرجالها ريعا كبيرا، وذلك "عن طريق

أنقرة - أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الاثنين، عزمه وتصميم بلاده على شقّ قناة إسطنبول الجديدة، الهادفة إلى وصل بحر مرمره بالبحر الأسود، على الرغم من المعارضة الشديدة التي يلقيها المشروع من قبل خبراء البيئة وسياسيين أتراك. وفي تجاهل لجميع الأصوات حتى العلمية منها، أوضح أردوغان أن حكومة بلاده ستنتج مشروع قناة إسطنبول رغم المعارضة التي يواجهها المشروع. وقال "سننتج مشروع قناة إسطنبول وفق مبدأ الإنشاء والتشغيل ونقل الملكية، أو عبر ميزانيننا، فتركيا لديها القدرة على إنجاز هذا المشروع بإمكاناتها الذاتية".

أكرم إمام أوغلو  
حتى لا نناقش الأزمة الاقتصادية يصرون على قناة إسطنبول

وشكك منتقدون بينهم اتحاد الغرف التركية للمهندسين والمهندسين المعماريين في تركيا في الحاجة لحفر القناة، وحذروا من أن المشروع سيدمر موقعا أثريا قريبا من إسطنبول يعود تاريخه إلى 8500 عام وسيستسبب في ضرر بيئي واسع النطاق.

ويريد أردوغان تنفيذ مشروع قناة إسطنبول الجديدة بأسلوب التشييد والتشغيل ونقل الملكية هو السماح لمستثمرين بالقطاع الخاص بتشيد المشروع من مواردهم الخاصة على أن يتولوا تشغيله وإدارته بعد الانتهاء منه لفترة امتياز تمتد للعشرات من السنين. ويرى منتقدو هذا المشروع أنه سيصعب في مصلحة قلة من المقاولين المتركبين من حزب العدالة والتنمية الحاكم والرئيس شخصيا، ولن يعود بأي فوائد على مدينة إسطنبول.

ومن المقرر أن تصل قناة إسطنبول البحر الأسود ببحر مرمره، لتكون ممرًا للسفن موازيا لمضيق البوسفور، حسب ما تروّج له حكومة العدالة والتنمية.



## ضد اهدار المال العام

تمل كرم الله أوغلو، انتقد في وقت سابق مشروع القناة، واصفا إياه بـ"الاستثمار الخاطيء".

وقال كرم الله "ستنتشئون المشروع، إذا اتاححت الدولة الإمكانات لمدة 5 - 10 أعوام قادمة، من الممكن أن تتشكوه لنقطة محددة. لكن اعلّموا أن هذا ليس حلا. ولا يمكن أن يكون حلا".

وأوضح أن مشروع قناة إسطنبول هو استثمار خاطيء، قائلا "لا يمكن إدارة المستشفيات العملاقة بشكل صحيح. والأثر يقول السيد الرئيس إن كان المشروع سيضر، فانا على استعداد لإحلاق الضرر بأمّتي. نحن متفقون. من أجل صحة الأمة اليوم، نحن على استعداد لتدمير مليون، لكن هذا المال سوف يذهب إلى صحة الأمة أم إلى محفظة شخص معين".

وكان زعيم المعارضة التركية كمال كليجدار أوغلو هاجم بدوره الرئيس أردوغان ومشروع قناة إسطنبول مرارا.

بصر على قناة إسطنبول. فهو متأكد وأنا كذلك، أن السيد سيذهب. فلا يأتي أحد ويقول: أنا سانشئ قناة إسطنبول، وأخذت ضمانات منها، وسأبحث عن حقوق في المستقبل. فانا أتحذّر الجميع من اليوم. عندما نصبح نحن في السلطة، لن نعتب أحدا أمواله. باختصار، إن عمر السيد أردوغان السياسي لن يفي.

وسيذهب في أول انتخابات. ووقع المئات في إسطنبول على عرائض احتجاج خلال الأسبوع الماضي لإبداء اعتراضهم على مشروع قناة ضخم يدافع عنه ويؤيده الرئيس التركي لكنهم يقولون إنه سيلحق دمارا بيئيا بالمدينة. ويقول أعضاء في البرلمان من أحزاب المعارضة وخبراء بيئية إن تقرير الأثر البيئي للقناة، وهو خطوة أساسية لأي مشروعات ضخمة للبنية التحتية، لا يتصدى بشكل كاف لجميع المشاكل التي يمكن أن ترتب على إقامة القناة.

وكان زعيم حزب السعادة المعارض

المشروع لأنني قلت ذلك، ولا يجب تنفيذه لأن أحدهم بريده. ولكن يجب مناقشته. فضلنا بنسب مناقشته، ولكنهم يقولون نحن مصرون على تنفيذه، ولا يقولون سنسأل ونستشير. لا يوجد منهم من يقول سنناقش الأمر. هذا تصرف خاطيء تماما".

وواصل هجومه قائلا "اليوم تواجه تركيا أزمة اقتصادية خطيرة، وازدادت حالات الانتحار. هناك أناس يفقدون وعيهم من الجوع. وهناك مئات الآلاف من المنازل لا يوجد بها طعام. جميع المطابخ بها حريق، وكل همّ أردوغان هو لمن ساعطي المقابلة التي في إسطنبول.

إن عينيه معميّتان لدرجة أنه لا يضع المقالات التي تقول فيها المؤسسات العامة إن هذا خطأ، في ملف تقييم التأثير البيئي".

وتابع "لقد قالوا بانفسهم إنهم خانوا إسطنبول. فقط حتى لا تناقش الأزمة الاقتصادية ومشاكل المواطن،

تسويق المناظر الطبيعية التي ستظهر حول مياه البحر الذي ستشقّ فيه القناة للمستثمرين المحليين والأجانب"، على حد تعبيره.

وتابع "اعتماد الاقتصاد على الربيع بدلا من الإنتاج الحقيقي ليس طريقا صحيحا للتنمية ولا يمكن أن يكون نموذجا اقتصاديا ناجحا.

حيث إن للأراضي والمناظر الطبيعية والمستثمرين حدودا معينة ينتهي الاقتصاد القائم عليها بانتهائها". ويقول خبراء جيولوجيا إن المشروع سيسبب كارثة بيئية لقرية من منطقة تششلة بالزلزال، مطالبين بإلغائه، ويعارض المشروع رئيس بلدية أنقرة أكرم إمام أوغلو.

وفي تحدّ لرغبة أردوغان، أكد رئيس بلدية إسطنبول الكبرى، أكرم إمام أوغلو، أن تنفيذ مشروع قناة إسطنبول لا يمكن أن يتوقف على قرار شخص واحد فقط. وقال إمام أوغلو "لا يجب أن يلغى

## خطة ماليزية لمعالجة تدفق المهاجرين غير الشرعيين

على المهاجرين غير الشرعيين ستكون بأسلوب إنساني، إلا أن المعارضين لتلك الخطوة يقولون إن السلطات ليست لديها الوسائل اللازمة. وقال مدير سلطة الهجرة خيرول زيمي داود في وقت سابق إن المواطنين الإندونيسيين هم الأكثر عددا، حيث يبلغ عددهم خمسة آلاف و173 شخصا، يليهم مواطنو بنغلاديش بنحو ثلاثة آلاف و430 شخصا، والفلبيين ألف و439 شخصا، وميانمار ألف و458 شخصا، والباقي من دول أخرى.

وباتت دول شرق آسيا المسلمة أمام تحديات صعبة مع ظهور دلائل ترجّح أن تكون هي البقعة البديلة للإرهاب، سواء لداعش المنهزم في سوريا أو تنظيم القاعدة الذي يريد استعادة هيئته الغائبة أو الإخوان المشتتين بين بقاع متعددة بالعالم.

ويرتبط ترحيل ماليزيا مؤخرا لإسلاميين منطرفين وتسليمهم إلى بلادهم بمتغيرات الوضع السياسي بالبلد، بعد عودة رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد إلى السلطة في مايو الماضي، الذي يبدو حريصا على حماية تربيته النهضوية عبر إبدائه صرامة في تقويض حلم الجماعات المتطرفة بتحويل بلاده إلى مركز عمليات لبث التطرف في منطقة شرق آسيا برمتها، كما يتحرك لتضييق الخناق على تحركات أنصار جماعة الإخوان، حيث تتكاتف ماليزيا مع إندونيسيا والفلبين وغيرهما لسد المنافذ التي يمكن أن تتسلل منها التخطيئات المتشددة.

كوالالمبور - تعترم وزارة الداخلية الماليزية تنفيذ خطة لمكافحة المهاجرين غير الشرعيين في العام المقبل، لمعالجة مشكلة تدفقهم إلى البلاد، في وقت نخشى فيه السلطات حدوث عمليات إرهابية بعد ورود تقارير عن وجود خلايا إرهابية نائمة.

وتأتي الخطة لضمان تحقيق هدف تقليص أعداد المهاجرين غير الشرعيين في ماليزيا بصورة كبيرة، من خلال تعزيز الإدارة وتحسين أنظمة الإنفاذ الموجودة.

وقال وزير الداخلية، السيد محيي الدين إن الخطة التي رسمتها وزارة الداخلية تشمل التعاون الاستراتيجي بين مختلف الوزارات والوكالات الحكومية، وهي مبنية على أساس تطبيق القانون بشكل صارم واتخاذ إجراءات أكثر فعالية.

وذكر محيي الدين أن مشكلة تدفق المهاجرين غير الشرعيين يجب حلها من خلال تطبيق القوانين عليها، حتى لا تستمر المشكلة كواحدة من القضايا الرئيسية التي تؤثر سلبا على الجوانب الاجتماعية والقانونية للبلاد.

وفي يونيو الماضي، أعلنت وزارة الداخلية في بيان لها عن خطة كجزء من جهود الحكومة لحل مشكلة المهاجرين غير الشرعيين في هذا البلد، وقالت قبل أيام إنها تمكنت من إعادة 47 ألف مهاجر إلى أوطانهم طوعا، فيما لا يزال أكثر من 19 ألفا موجودين في البلاد.

الماليزية تقول إن عمليات إلقاء القبض

## اقتتال في صفوف قيادات طالبان

فيما يأتي الأخير في مقدمة الإرهابيين المطوليين لدى السلطات الباكستانية. وتأتي هذه التطورات في وقت نفت فيه حركة طالبان في بيان أن تكون وافقت على أي وقف لإطلاق النار في أفغانستان، بعد ورود معلومات بهذا الصدد تفيد عن احتمال التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة يتيح خفض العنف في الحرب المستمرة منذ أكثر من 18 عاما.

وبجسب البيان، قالت طالبان "في الأيام الماضية نشرت وسائل إعلام تقارير غير صحيحة عن وقف لإطلاق النار، إن الإمارة الإسلامية في أفغانستان

جماعة حقاني قتلت قبل 3 أيام 3 من عناصر مجموعة حكيم الله مسعود. وقراري هو المسؤول عن هجوم بنيران مجهولين، فيما وجهت الاتهامات إلى جماعة حقاني التابعة لطالبان أفغانستان، ما ينذر بانفجار موجة من الاقتتال داخل الحركة المتمردة.

وقال متحدث باسم مجموعة حكيم الله مسعود التابعة لطالبان باكستان، إن الهجوم الذي أسفر عن مقتل قاري سيف التابعة لطالبان أفغانستان. وأضاف المتحدث الذي لم يكشف عن اسمه، أن

مسعود سعى إلى توحيدهم، وكثرة فعالياته ونشاطه كانت السلطات الباكستانية تلاحقه منذ مدة".

وكانت القوات الأمريكية كانت قد أقلت القبض على مسعود عام 2016، وأخلت سبيله بعد 14 شهرا من حبسه في السجن،



ليسا على قلب رجل واحد